مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تأثير تخفيضات ميزانية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

مستقبل الدراسات الشرق أوسطية في مراكز الفكر والأبحاث المتخصصة

محمد بن ساري الزعبي

باحث

مركز الخليج للأبحاث

شكّلت عودة دونالد ترامب إلى الرئاسة في يناير ٢٠٢٥م، نقطة تحوّل حاسمة في استراتيجية المشاركة الخارجية الأمريكية، مع أحد أقدم وأهم التحولات السياسية التي استهدفت البنية التحتية للمساعدات الخارجية الأمريكية. فرضت إدارة ترامب تجميدًا شاملًا للمساعدات الإنمائية الأمريكية بموجب أمر تنفيذي، مما أدى إلى تفكك مؤسسي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). تطوّر هذا التعليق إلى إلغاء شامل للبرامج الأساسية للوكالة، مع إنهاء ما يقرب من ٩٠ % من محفظتها التشغيلية وإلغاء ما يقرب من ٥٨٠٠ عقد متعدد السنوات بشكل مفاجئ.[1] في حين جذبت التداعيات الإنسانية لهذه الخطوة اهتمامًا كبيرًا، إلا أن القرار عجّل كذلك بانهيارٍ أقل وضوحًا، وإن كان ذا عواقب وخيمة، في البنية التحتية البحثية المدعومة من الولايات المتحدة، لا سيما في مجال دراسات الشرق الأوسط. ففي مراكز الأبحاث والمراكز الأكاديمية ومؤسسات البحث الإقليمية في واشنطن، سيؤدي استمرار الانسحاب المفاجئ لتمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى اضطرابٍ عميق تجاه استمرارية البحث والتعاون الأكاديمي والاستدامة المؤسسية.

تهدف هذه الورقة إلى قراءة العواقب الهيكلية لتقليص الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تمويلها لدراسات الشرق الأوسط خلال عام ٢٠٢٥م، في مراكز الفكر ومراكز البحث الأكاديمي المتخصصة. وتجادل الورقة بأن انهيار إطار التمويل هذا لن يُضعف المشاركة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة فحسب، بل سيساهم في تآكلٍ أوسع للقدرة المعرفية في تقاطع السياسة الخارجية والبحث الأكاديمي والدبلوماسية الإقليمية، وإتاحة الفرصة للشواغل الدولية لملئ هذه الفجوة.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كمحرك بحثي

لعبت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دورًا مزدوجًا في الشؤون الخارجية الأمريكية، كآلية للمساعدات الإنمائية، وكضامن لشبكات المعرفة العالمية الراسخة. كما قدمت الوكالة في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دعمًا أساسيًا لمبادرات وبرامج بحثية تختص بشؤون منطقة الشرق الأوسط، في العراق، والأردن، واليمن، وسوريا، إلى جانب البرامج الجامعية والكراسي البحثية في مختلف الجامعات. كما تعاونت هذه المؤسسات وغيرها مع العديد من المراكز البحثية الإقليمية البارزة.[2]

1 Associated Press. (2025). *Trump administration shutters USAID programs, slashes over 5,000 grants*. Retrieved from https://apnews.com/article/trump-usaid-foreign-aid-cuts-6292f48f8d4025bed0bf5c3e9d623c16.

2 "USAID IN MENA: A Requiem." Middle East Council on Global Affairs, March 11, 2025. https://mecouncil.org/publication/usaid-in-mena-a-requiem/

تجاوزت مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مجرد تقديم المنح، إذ سهّلت إجراء أبحاث ميدانية في مناطق الصراع وما بعد الصراع، ودعمت مشاريع النشر الأكاديمي باللغة العربية، وموّلت مؤتمرات إقليمية حول الإصلاح السياسي، ومكّنت من توفير زمالات طويلة الأمد عززت شراكات علمية بين الثقافات. لقد مثّلت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أحد المصادر القليلة المستقرة لدعم البحوث المستدامة والمراعية للسياق في بيئة أكاديمية تعتمد على المقاييس قصيرة الأجل وتقلبات التمويل بشكل متزايد

سيؤدي إلغاء هذه البنية إلى زعزعة استقرار منظومة معرفية كانت مرنة وإن كانت محدودة الموارد. ووفقًا لتقرير صادر عن المركز العربي في واشنطن العاصمة، فقد تأثرت العديد من المشاريع الممولة أمريكيًا في مجالات الأمن والمساعدات الإنسانية والتنمية والمناخ واللاجئين والصحة والديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما لا تزال الصورة الإقليمية الكاملة غير واضحة. اتسمت جهود «إدارة الكفاءة الحكومية» التي يقودها إيلون ماسك بالفوضى، لكن بالنظر إلى إعلان وزير الخارجية ماركو روبيو في ١٠ مارس موافقته على إلغاء ٥٢٠٠ منحة، أي ما يعادل ٨٣%، من منح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) حول العالم، وتقارير إنهاء ٤١٠٠ مشروع تابع لوزارة الخارجية، يُمكن افتراض أن العديد من أنشطة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد أُلغيت.[3] وسيعقب ذلك بالمحصّلة تخفيضات في عدد الموظفين، وإغلاق مشاريع متفرعة، والتخلّي عن مسارات بحثية متعددة السنوات

انهيار البصيرة الاستراتيجية

لطالما لعبت دراسات الشرق الأوسط دورًا محوريًا في تشكيل الموقف الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة. حيث يقدّم الباحثون والمحللون في هذا المجال معارف أساسية وفريدة حول الديناميكيات الطائفية، والحركات الاجتماعية، وهياكل الأمن الإقليمي، والاتجاهات الأيديولوجية وغيرها من المعارف التي تمس الحاجة إليها، ولا يقتصر عملهم على إثراء عملية صنع القرار في السياسة الخارجية فحسب، بل يشمل تقييمات الاستخبارات، والإحاطات التشريعية، واستراتيجيات تخفيف حدة النزاعات

شكّل جهاز تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قناةً لدعم هذا النوع من الخبرة المبنية على التجارب المستنيرة إقليميًا. وسيؤدي تقلّصه المفاجئ إلى قطع صلة جوهرية بين التطورات الإقليمية والقدرة التفسيرية الأمريكية. كما سيؤدي إلى «فراغ في البصيرة»، أي انخفاضاً سينشأ في قدرة الحكومة الأمريكية على إدراك الأزمات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتفسيرها والاستجابة لها. أصدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) مذكرة سياسة، حذّر فيها من أن صُنّاع السياسات الأمريكيين سيكونون بعيدين تماماً عن الإشارات السياسية المحلية بسبب ما ستتعرض له شبكات الأبحاث التي تنقل وجهات نظر وتحليلات متعمقة واستشرافاً دقيقاً بعيد المدى من المنطقة إلى واشنطن.[4]

3 Arab Center Washington DC. (2025). *What Trump's Aid Cuts Mean for the Middle East and North Africa*. Retrieved from https://arabcenterdc.org/resource/what-trumps-aid-cuts-mean-for-the-middle-east-and-north-africa.

4 International Institute for Strategic Studies. (2025). *Effects of US Foreign Assistance Reductions in the Middle East*. Retrieved from https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2025/03/effects-of-us-foreign-assistance-reductions-in-the-middle-east.

صعود المنافسين المعرفيين

في حين تنسحب الولايات المتحدة من الساحة البحثية والتنموية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ستتحرك قوى عالمية أخرى، أبرزها جمهورية الصين الشعبية، بسرعة لمحاولة ملء الفراغ. على إثر مبادرة الحزام والطريق، ربما ستوسّع الحكومة الصينية والمؤسسات التابعة لها حضورها البحثي والفكري من خلال كراسي الأبحاث، والبرامج الجامعية المشتركة، وإنشاء ودعم مراكز الأبحاث المتخصصة. لقد ركّز نموذج بكين على الشراكات التبادلية والاستثمار في البنية التحتية، لكنه سيشمل فيما بعد دعمًا لحوارات السياسات والبحوث المتجذّرة إقليميًا، وستبدأ المبادرات الأكاديمية الممولة من الصين بالظهور بحلول أواخر عام ٢٠٢٥م، في الجامعات العربية خصوصاً في الدول الأقل نموّاً. كما ستبدأ المنشورات العربية التي تدعمها المؤسسات الصينية بالظهور في دوائر السياسة التي كانت تهيمن عليها سابقًا الأبحاث التي ترعاها الولايات المتحدة، من خلال برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والتي تتبنى جهوداً مصحوبة بشروط الشفافية أو الديمقراطية.

لا يرجّح معهد بروكنغز أن تُعطي الصين الأولوية لتوسيع مساعداتها الخارجية على الرغم من خفض الولايات المتحدة للمساعدات، وذلك بسبب ركود اقتصادها واستراتيجية مساعداتها القائمة على المصلحة الذاتية، بينما تُركز مساعدات الصين على بناء القدرات السياسية وتعزيز نموذج حوكمتها، لكنه [المعهد] لم ينفي أن ستستغل الصين تخفيضات المساعدات الأمريكية لانتقاد مسؤولية الولايات المتحدة العالمية، مستخدمةً هذا الخطاب لتعزيز العلاقات مع دول «الجنوب العالمي»، حتى لو ظلت مستويات المساعدات الأمريكية أعلى من مستويات المساعدات الصينية.[5]

رغم كل ذلك، تهتم الصين كثيراً ببناء قوتها الناعمة والحفاظ عليها، لذلك سيهدف نهج دبلوماسية المعرفة الصينية المتوقع إلى إعادة صياغة السرديات البحثية التي تشكّل مناقشات السياسات في الجنوب العالمي بشكل منهجي. وفي غياب المشاركة الأمريكية، سيمكّن هذا التحول الصين من تنمية نفوذها ليس فقط على البنية التحتية والتجارة، بل على إنتاج المعرفة والشرعية المعرفية.

5 Sun, Yun. "Can China Fill the Void in Foreign Aid?" Brookings, March 11, 2025. https://www.brookings.edu/articles/can-china-fill-the-void-in-foreign-aid/.

ركّز نموذج بكين على الشراكات التبادلية والاستثمار في البنية التحتية، لكنه سيشمل فيما بعد دعمًا لحوارات السياسات والبحوث المتجذّرة إقليميًا، وستبدأ المبادرات الأكاديمية الممولة من الصين بالظهور بحلول أواخر عام ٢٠٢٥م

الانكماش الأكاديمي وفجوة الأجيال

لن تقتصر تداعيات تخفيضات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على الشرق الأوسط، بل ستشهد المؤسسات الأكاديمية الأمريكية انكماشًا كبيرًا. وأفادت برامج تدريب الخريجين في دراسات الشرق الأوسط بانخفاض حادّ متوقع في فرص العمل الميداني والزمالات داخل المنطقة. كما سينتشر تجميد توظيف أعضاء هيئة التدريس على نطاق واسع، وتتقلص العديد من المؤسسات مراكزها البحثية المتخصصة أو أوقفتها. كما ستتضرر ميزانيات اقتناء المكتبات للمصادر الأولية باللغات العربية والفارسية والتركية، إذا لم يعوض الدعم الخيري فقدان التمويل الفيدرالي

ونتيجة لذلك، ستظهر فجوة بين الأجيال في الخبرة الميدانية، حيث سيجد الباحثون الذين ربما شاركوا في أبحاث إقليمية مدعومة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أنفسهم منفصلين عن الواقع العملي للمنطقة التي درسوها، حيث سيعود الطُلاب المتخصصون إلى الأدوات النظرية، دون خبرة ميدانية

ولهذا الانكماش الأكاديمي عواقب وخيمة على مجتمع السياسة الأمريكية. سينضم الآن عدد أقل من خريجي برامج دراسات الشرق الأوسط إلى الخدمة العامة، أو مراكز الأبحاث، أو الأدوار الدبلوماسية، وهم يمتلكون الأدوات اللغوية والثقافية والتحليلية اللازمة للتنقل في المنطقة، ولا يمثل تآكل هذا المخزون من المواهب مصدر قلق أكاديمي فحسب، بل يمثل مسؤولية استراتيجية طويلة الأجل

الانفصال الاستراتيجي وقيود أوروبا

تحاول المؤسسات الأوروبية ملء أجزاء من فراغ التمويل في أعقاب الانسحاب الأمريكي. ومع ذلك، حتى أكثر مبادرات المجتمع المدني طموحًا في الاتحاد الأوروبي، مثل «أفق أوروبا» و«المؤسسة الأوروبية للديمقراطية»، ستفتقر إلى الحجم والنطاق والمرونة اللازمين لاستبدال البنية التحتية التي كانت تدعمها سابقًا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. كما ستحدّ التحولات السياسية الداخلية والضغوط المالية في العواصم الأوروبية من رغبتها في تولي دور قيادي في دبلوماسية المعرفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ذكرت صحيفة الغارديان في أبريل ٢٠٢٥م، أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي نفسها تعاني من تقليص الميزانية، مما يحدّ من قدرتها على تحمل التزامات جديدة في المنطقة.[٦] في غضون ذلك، لا تزال أوروبا ملتزمة التزامًا راسخًا بتطوير البحث والابتكار لأهداف سامية، حيث كشفت المفوضية الأوروبية عن دعوات تمويل جديدة بقيمة تزيد عن ١,٢٥ مليار يورو في مايو ٢٠٢٥م، تهدف إلى جذب أفضل الباحثين إلى أوروبا، تحت شعار «اختر أوروبا للعلوم». تُعد هذه المبادرة جزءًا من استراتيجية أوسع نطاقًا لترسيخ مكانة أوروبا كقائد عالمي في مجال العلوم والتكنولوجيا.[٧] وقد أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، على أهمية العلم كأداة استثمارية، ودعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى تخصيص ٣% من ناتجها المحلي الإجمالي للبحث والتطوير بحلول عام ٢٠٣٠.[٨]

6 The Guardian. (2025). *EU will struggle to fill gap left by USAID as European countries cut their budgets*. Retrieved from https://www.theguardian.com/global-development/2025/apr/15/eu-struggle-fill-gap-usaid-european-countries-cut-budgets.

7 European Commission. "Commission Invests €1.25 Billion in Researchers and Invites Them to 'Choose Europe for Science'." Press release, May

8 European Energy Research Alliance (EERA). "Top Story of the Week:

نتيجةً لذلك، ستتجه العديد من المراكز الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو التمويل المحلّي أو الشراكات التجارية، وهي ترتيبات قد تُقوّض الاستقلال الأكاديمي أو تُحوّل الأولويات المؤسسية نحو تقديم خدمات غير سياسية ومواءمة القطاع الخاص. سيُبرز هذا التحوّل انفصالاً استراتيجيًا أوسع نطاقًا من جانب الولايات المتحدة، من حيث فقدان النفوذ البحثي والفكري والمعياري الذي كان يُشكّل أساسًا لوجودها في سياستها الخارجية في المنطقة. كما تتخلّى الولايات المتحدة عن أداة رئيسية للمشاركة، أداة تجاوزت الوجود العسكري أو النفوذ الاقتصادي، وعززت علاقات طويلة الأمد متجذرة في المعرفة والتفاهم المتبادل، مع تفكيك البنية التحتية الأكاديمية والمدنية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

European Commission Shines Spotlight on Science with €500 Million 'Choose Europe for Science' Initiative to Attract Global Research Talent." News release, May 13, 2025. https://www.eera-set.eu/news-resources/7062:top-story-of-the-week-european-commission-shines-spotlight-on-science-with-500-million-choose-europe-for-science-initiative-to-attract-global-research-talent.html.

جدول رقم (١): التأثيرات المباشرة على مؤسسات دراسات الشرق الأوسط

التأثير	حيثيات التأثير	أمثلة/تفاصيل
انهيار قنوات التمويل	سيؤدي الإنهاء المفاجئ لمنح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى:	إلغاء مشاريع بحثية جارية
		إيقاف المبادرات الإقليمية التعاونية.
		تجميد أو إغلاق البرامج الأكاديمية في مؤسسات الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
	ستشهد مراكز أبحاث مثل معهد الشرق الأوسط والمركز العربي في واشنطن العاصمة وشركاؤها الإقليميون إنهاء الكثير من المشاريع خلال هذه الفترة.	–
انقطاع البحث	ستفقد الدراسات الطولية متعددة السنوات حول الإصلاح السياسي والمجتمع المدني والحوكمة استمراريتها.	–
	ستتوقف الأبحاث الميدانية، لا سيما في مناطق النزاع أو ما بعد النزاع (مثل العراق ولبنان والسودان).	
	ستفقد المنشورات العلمية والمؤتمرات الإقليمية باللغة العربية الدعم اللوجستي.	
انكماش رأس المال البشري	سيتم تسريح موظفين في مراكز الأبحاث والبرامج الجامعية.	–
	سيتم تعليق برامج الزمالات والتدريب الداخلي وبرامج تطوير الباحثين المبتدئين.	
	سيتقلّص عدد الباحثين المؤهلين علمياً ولغويًا في مجال الشرق الأوسط.	
الانكماش المؤسسي في الأوساط الأكاديمية	ستفرض الجامعات الأمريكية تجميدًا للتوظيف في أقسام دراسات المناطق.	–
	سينخفض تمويل برامج الاستحواذ على المصادر الأولية (العربية، والفارسية، والتركية).	
	سيفقد طلاب الدراسات العليا إمكانية الوصول إلى برامج العمل الميداني والانخراط الأكاديمي ذات الطابع الإقليمي.	

جدول (٢): التأثيرات غير المباشرة على مؤسسات دراسات الشرق الأوسط

التأثير	حيثيات التأثير	أمثلة/تفاصيل
ضيق البصيرة الاستراتيجية	سيفقد صُنّاع السياسات إمكانية الوصول إلى معلومات محلية مبنية على تجارب عملية.	–
	ستُصبح السياسة الخارجية الأمريكية أكثر انفعالية، وستفتقر إلى الرؤية الثاقبة للتطورات الإقليمية.	–
	أشار المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية إلى "فراغ استراتيجي" متزايد في مجالات مثل:	١. استراتيجية إيران بالوكالة. ٢. الهياكل القبلية في ليبيا. ٣. الديناميكيات المدنية-العسكرية في السودان.
النزوح الجيوسياسي	ستتحرك الصين وقوى أخرى لملء الفراغ البحثي من خلال:	١. إنشاء كراسي بحثية ممولة وشراكات جامعية في مصر والإمارات العربية المتحدة والمغرب. ٢. تعزيز السرديات التي ترعاها الصين من خلال حوارات السياسات والمخرجات باللغة العربية.
	ستصبح دبلوماسية المعرفة جبهة جديدة لمنافسة القوة الناعمة، في ظل غياب الولايات المتحدة.	–
فجوة المواهب بين الأجيال	ستفتقر مجموعة جديدة من الباحثين الأمريكيين إلى الخبرة الميدانية العملية.	–
	ستنخفض مشاركة الخبراء في مراكز الفكر والدبلوماسية وصنع السياسات.	–
	ستتآكل طويل الأمد في أعداد المحللين ذوي الكفاءة الثقافية واللغوية والقادرين على التفسير الدقيق للقضايا الإقليمية.	–
التحوّل نحو التمويل المحلي والقطاع الخاص	ستتوجه مؤسسات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو:	٣. مصادر التمويل المحلية. ٤. الشراكات التجارية (خطر محتمل يهدد استقلالية البحث).
	يُخشى أن يتحول التركيز الأكاديمي نحو تقديم خدمات غير سياسية بدلاً من البحث ذي الصلة بالسياسات.	–

البدائل والحلول

استجابةً للتحديات المتزايدة التي تواجه دراسات الشرق الأوسط، لا سيما في ظل انخفاض التمويل الأمريكي، يمكن لعدة استراتيجيات استشرافية أن تساعد في استدامة مستقبل هذا المجال، بل وإعادة تصوره

تُعدّ سبل تنوع منظومة التمويل أمرًا بالغ الأهمية، ومن بين هذه السبل بناء تحالفات خيرية مع مؤسسات أمريكية دولية مثل مؤسسة كارنيغي ومؤسسة فورد. يمكن لهذه المؤسسات توفير تمويل حيوي لسدّ الفجوة البحثية الأساسية، مع تشجيع إنشاء أوقاف لمراكز دراسات الشرق الأوسط ذات صلاحيات تُولي الأولوية للمرونة والتأثير طويل المدى. كما يمكن للاستفادة من الجالية العربية الأمريكية ومجتمعات الشتات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نطاق أوسع أن تُطلق العنان للدعم المجتمعي لمبادرات معرفية مستقلة ومرنة سياسيًا، ويمكن لهذه الجهود الشعبية أن تُشكل مكملًا قويًا للتمويل المؤسسي

يكمن حل رئيسي آخر في تطوير نماذج منح الجامعات والاتحادات. فمن خلال تجميع الموارد عبر مؤسسات أكاديمية متعددة، يمكن لهذه الاتحادات دعم الزمالات المشتركة، والمدارس الميدانية، والندوات الإقليمية. لا يُعزز هذا النموذج التعاوني القدرات البحثية فحسب، بل يثير الشعور بالمسؤولية المشتركة والاستمرارية الأكاديمية

ولا يقل أهمية عن ذلك تعزيز التعاون الأكاديمي على الصعيد الإقليمي، حيث يبدأ الحدّ من الاعتماد المفرط على المساعدات الغربية بتعزيز شراكات أعمق بين الجامعات ومراكز الفكر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما يمكن أن تتطور هذه التعاونيات إلى اتحادات أكاديمية قوية تُجري أبحاثًا مُحكّمة، وتستضيف مؤتمرات مُنسجمة إقليميًا، وتُسهّل التبادل المفتوح للبيانات ومخرجات الأبحاث، خاصةً باللغة العربية، مما يضمن سهولة الوصول والأهمية الثقافية

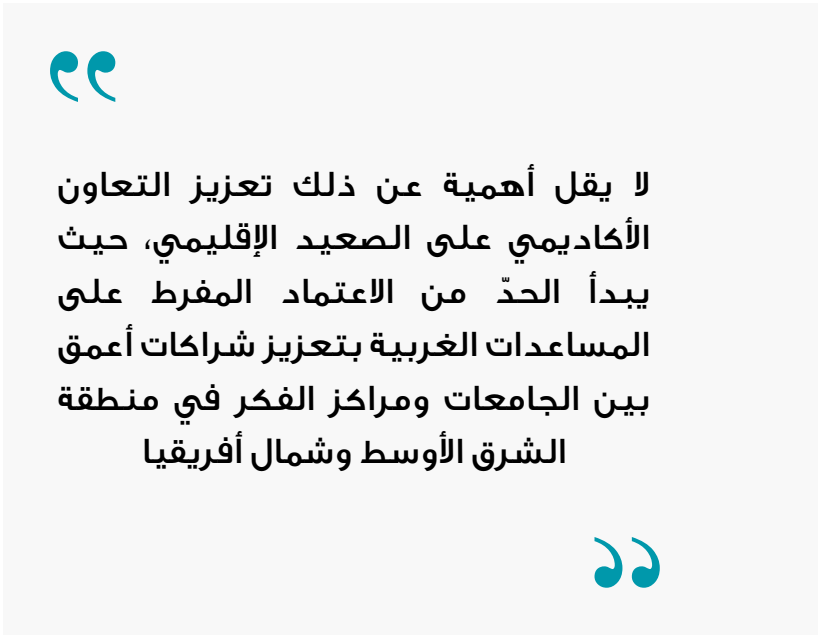

وبموازاة ذلك، تُوفر المنصات الرقمية والتعاون عن بُعد شريان حياة جديد للاستمرارية الأكاديمية، حيث يُمكن للمنصات الافتراضية أن تُحافظ على الحوار والتعاون، خاصةً عندما يكون السفر والاجتماعات الشخصية غير مُمكنة. يُمكن كذلك لإنشاء مستودعات رقمية مفتوحة الوصول، والتي تشمل أرشيفات المصادر الأولية، وموجزات السياسات، والأدوات التحليلية باللغتين العربية والإنجليزية، أن يُضفي طابعًا شفافاً ومرناً على إنتاج المعرفة ونشرها بطرق غير مسبوقة.

على صعيد السياسات، ثمة حاجة ملحة لإعادة توجيه الدبلوماسية العامة الأمريكية والمشاركة في الكونغرس. ويبدأ ذلك بالدعوة إلى استعادة مصادر التمويل البحثي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال مبادرات تشريعية محددة الأهداف، ويمكن أن يكون اقتراح مشروع قانون «دبلوماسية المعرفة الفعّالة في الشرق الأوسط» (KEDMID) أداةً سياسيةً تحويليةً، إذ يُنعش برامج تبادل الأكاديميين، ويدعم النشر ثنائي اللغة، ويُموّل البحوث طويلة الأمد المتجذرة في المنطقة نفسها.

وأخيرًا، يجب أن يكون توسيع المشاركة الدولية، لا سيما من الاتحاد الأوروبي ودول الخليج، جزءًا من الحلّ، وينبغي تشجيع المؤسسات الأوروبية على إنشاء آليات تمويل مشتركة بالشراكة مع الجامعات الأمريكية والمؤسسات الخليجية. ويمكن لنماذج التعاون الثلاثي التي تشمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والولايات المتحدة أن تُساعد في تحقيق التوازن بين هياكل الحوكمة المتنوعة وأولويات التمويل، مع تعزيز منظومة أكاديمية أكثر تكاملًا على المستوى العالمي. ولابد كذلك من أن تعمل دول الخليج خصوصاً والدول العربية عموماً على نموذج تمويل بحثي شامل يدعم استمرارية العملية البحثية المختصة في المنطقة على جميع الأصعدة وفي جميع المجالات، وتصديرها على شكل رؤىً خبيرة ومستنيرة إلى المؤسسات البحثية الغربية والمنظمات الدولية المختصة بالمنطقة وشؤونها.

توفر هذه الاستراتيجيات مجتمعةً مسارًا ليس فقط للحفاظ على دراسات الشرق الأوسط حيّة، بل لتنشيط دورها في تشكيل فهم وسياسات وشراكات دقيقة في ظل مشهد عالمي متغير.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium